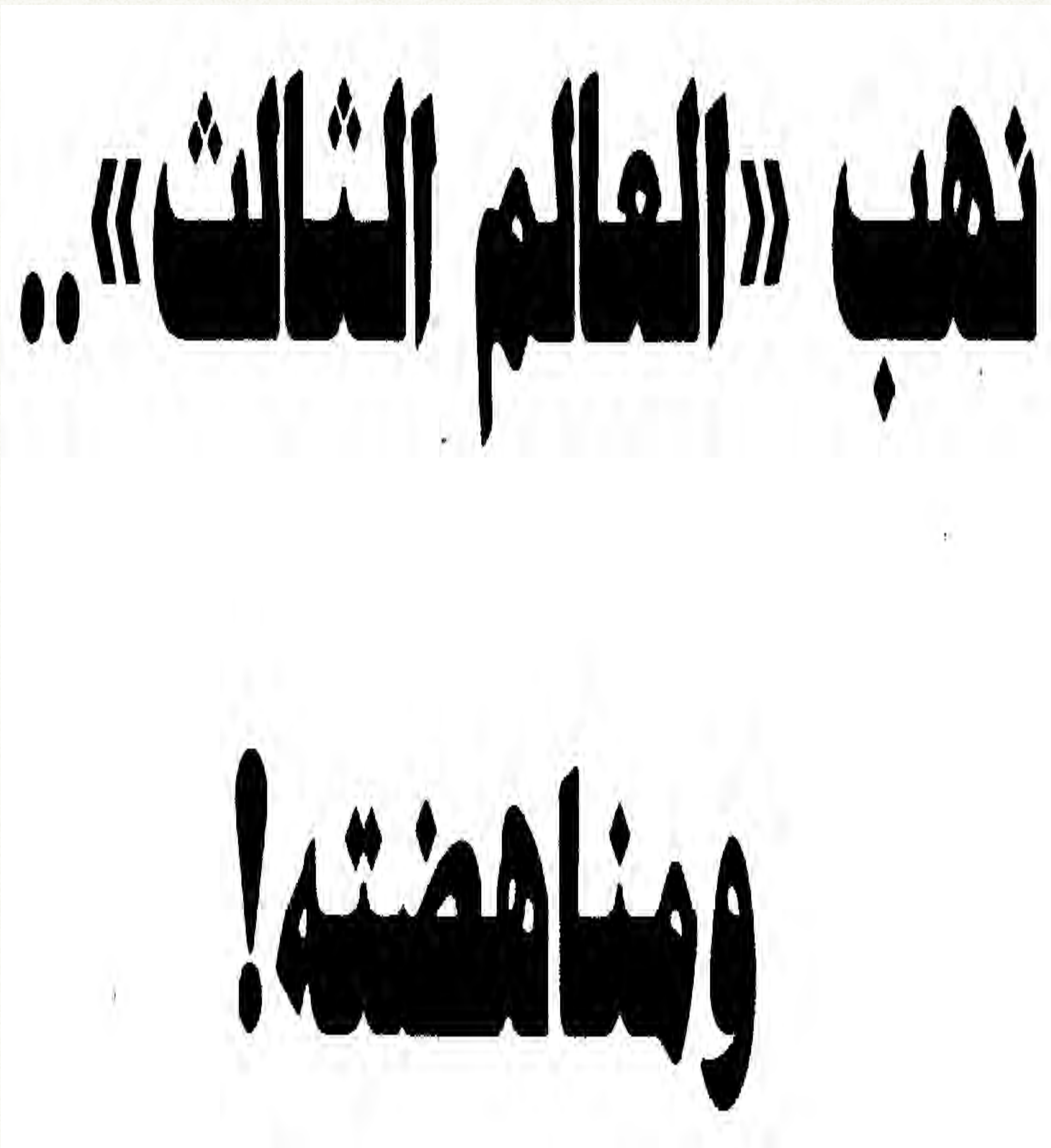


# نهب العالم الثالث ومناهضته ! .. مصطفى نور الدين

مجلة المنار الشهرية، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٨٥، باريس، ص ص ٨٤ - ٩٦

*الجمعة 5 شباط (فبراير) 2016*



نهب «العالم الثالث»..

ومناهضته!

منذ مطلع هذا العام ١٩٨٥، تتوالى ندوات ومؤتمـرات ينـظمهـا عـدد من مثقفي أوروبـا الغـربية، لتـوجيه نقـدهم للفكر الاقتصـادي والسياسي المدافع عن البلاد المتخلفة والتابعة؛ وللتجارب التي حاولت الخروج عن أطر النظام الرأسمالي الدولي . .

هذه الندوات والمؤتمرات يقود سير أعمالهـا أساساً خليط من المفكرين «اليساريين سابقـا» مثل جيرار شليان G. Chaliand، ومن اليمين الجديد مثل باسكال بروكـنر P. Brukkner، ومن أعضاء منظمة «أطباء دون تخوم Méde-cins sans frontières» التي ترسل أعضاء من جماعتها الطبية الى مناطق الصراع في بعض بلاد العالم يتم اختيارها بخلفية ايديولوجية لا شك فيها، مثل افغانستان على حدود باكستان أو في أمريكا اللاتينية لمعالجة الجرحى في المعسكر

المناهض لحركات التحرر الوطني . . وكان ضرورياً التصدي للأفكار التي تقول بها هذه الجماعة المناهضة «للعالم الثالث» والتي انتظمت في جمعية اسمتها «حرية دون تخوم Liberté sans frontieres»، ويقوم بهذا التصدي كبار الاقتصاديين والمفكرين المتخصصين في قضايا البلاد المتخلفة . . وكان آخر هذه المواجهات الندوة التي عقدت في شهر سبتمبر الماضي في

باريس لمواجهة الأفكار الناقدة والرد عليها عبر سجال نوجزه في الصفحات التالية :

ابتدع الغرب مصطلح «العالم الثالث» عام ١٩٥٢ ، والآن يقول الغرب نفسه بأن ذلك العالم الثالث ليس إلا أسطورة . . لم يكن المصطلح حينما أطلقه الفريد سوفي A. Sauvy

يحمل المضمون الذي تتناقله الألسن الآن . .
فلم يكن في الأصل - كما يقول ايف لاكوست -
الا تلاعبا بالألفاظ موجها الى جمهور من
الفرنسيين يتمتعون بثقافة كافية ليقيموا المقارنة
بين هذا المصطلح «العالم الثالث»
Tiers-monde ومصطلح آخر يرجع الى ما قبل
الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ وهو Tiers-Etat
(ويعني الشعب من غير النبلاء ورجال
الدين) . . فيقول سوفي في استخدامه لهذه
الكلمة لتقريب معناها الى الفرنسيين : هذا
العالم الثالث، المهمل ، المستغَل ، المُحتقَر مثله
في ذلك مثل الشعب Tiers-Etat . . ويأخذ
المصطلح بعد تداوله عبر أقلام ومدارس فكرية
عدة محتوى يقبله البعض ويرفضه غيرهم . .
فهو يعني ان هناك عالم رأسمالي وآخر
اشتراكي وعالم ثالث غيرهما فقير مُستغَل . .

وهذه محاولة تتضمن فكرة اخراج «للعالم الثالث» في أي من النظامين الرأسمالي

والاشتراكي . بينما هو في الواقع ليس الا جزءاً متكاملاً من النظام الرأسمالي الدولي بل ان تخلفه يرجع لادماجه في هذا النظام . .

وتلك قضايا تم نقاشها منذ ظهور هذا المصطلح من قبل عشرات المفكرين واختلفوا حولها وأضاف كل المصطلح الذي يجده أكثر تعبيرا عن وجهة النظر التي يعبر فكره عنها . . فقال البعض بأن بلاد «العالم الثالث» مجتمعات همجية أو بدائية أو تقليدية أو تابعة أو مُستَغلة أو منهوبة أو متخلفة أو متأخرة أو في طريق النمو أو الأقل نموا أو في طريق التحول اللارأسمالي . . . الى آخر تلك المسميات التي

لا تخلو من خلفية ايديولوجية تدعمها وتعكس محاولة لتمييع القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه المجتمعات واعتبار «وضعها» له أصل تاريخي أبعد من فترات التطور الرأسمالي الدولي وتوسعه الاستعماري . . بينما بعضه الآخر يعبر عن ايديولوجية تم تسييدها عن امكانية تحول «لا رأسمال» بعد انجاز مرحلة التحرر الوطني . . وكان لتلك الايديولوجية التي نشرها المعسكر السوفييتي بعد استراتيجي لهذا المعسكر الذي التف حوله عديد من النظم التي أنجزت مرحلة التحرر الوطني . . ولم يكن بالتالي تعبيرا عن

حقيقة واقعية ، اذ ان معظم هذه البلدان التي أنجزت مرحلة التحرر الوطني لم تنجز كلها مرحلة الاستقلال السياسي وخاصة الاستقلال

الاقتصادي عن النظام الرأسمالي الدولي الذي تكاملت فيه منذ هيمنته على المستوى العالمي . . وبالتالي فكان تطور هذه البلدان يسير، بالضرورة ، وكما أثبتته حركة التاريخ وتثبته ، في طريق تطور رأسمال تابع ومتخلف .

أي ان هذه العملية من التحولات الداخلية التي أثارتها عوامل خارجية عن طريق العنف وعدوانية رأس المال و/أو بالاحتلال المباشر ، هي التي أصبحت المجتمعات بمقتضاها تابعة/متخلفة .

وذلك . . بتعبئة الفائض الاقتصادي وجزء من ضروريات المنتجين المباشرين نحو السوق الرأسمالي الدولي . . لدوران اقتصادها من أجل اشباع طلب هذا السوق . . لتوجيه

عمليات تراكم أو استثمار رأس المال الداخلي بها لتحقيق هذا الهدف الأساسي ، وبالتالي احداث اختلال داخل الأنشطة الاقتصادية وقصر تطوير تلك التي تخدم هذا الهدف الرامي الى انتاج ما يطلبه السوق الدولي . . واهمال أو بدقة وضع العقبات بل الحيلولة دون تطوير اقتصاد محلي متوازن يلتقي مع متطلبات الحاجات المحلية لهذه المجتمعات . . وبالتالي عدم قدرة انشطته على امتصاص الفائض السكاني المتولد عن الزيادة الطبيعية للسكان ، وخلقه بذلك مشكلة جديدة تتمثل فيما يطلق عليه «الانفجار السكاني» . . ومن ناحية أخرى تزايد طلب هذه المجتمعات «التابعة ـ المتخلفة» على السلع الغذائية من السوق الرأسمالي الدولي لاشباع حاجات الشعب .

فاختيار المصطلح كما نرى له بعد سياسي

وايـديولـوجي اما لتكـريس التخلف والتبعيـة بالقول بان هذه البلدان تسير في طريق النمو أو النمو الرأسمالي . . أو من أجل هذا التكريس مضافا اليه بعد لأبعاد «عقدة الذنب» بالقـول بانها مجتمعات همجية او بدائية أو تقليدية . . أو

فقيرة ، وبالتالي فالغرب الرأسمـالي لم يؤد ولَم يتسبب في الأوضـاع المتدهـورة التي تعـاني منها . . أو أخيراً بـالقول بـانها تنهب وتستغل وانها متخلفة وتابعة وبالتالي فخروجها من هذه العملية يرتبط بكسرها الحلقة التبعية وتجاوزها للقيود التي يفرضها النظام الـرأسمالي الـدولي عليها . .

### نقد أو اراحة ضمير؟!

يحاول بعض مفكري الغرب تخليص ذمة النظام الرأسمالي من مسؤوليته الماضية والحاضرة . . . فقام بعضهم بتنظيم ندوات ونشر كتب ومقالات تسعى لهذا الهدف «المريح للضمير». فيلخص برومان Brauman فكرته كالآتي : «أول ما يجب الاشارة اليه هو ان التيار المسمى بتيار العالم الثالث شديد التنوع والاختلاف، وبرغم هذا، فانه يمكن التعرف فيه على قدر من الانسجام الثقافي . . ففيه توجد ازدواجية من التشعبات . . فرع سياسي . . فرع اقتصادي «اصطناعي» لزوم تماسك اطروحات هذا التيار . . وعلى المستوى السياسي . . فهو تيار ارتبط بالحركة المعادية للاستعمار ومضادة للامبريالية وخاصة منذ حرب فيتنام وحرب الجزائر . . ».

فجذور هذا التيار الثقافي اذاً ، في أوروبا ويشكل خاص في فرنسا ، ارتبطت بهذه الحركة وهذا ما يعطي لها معنى خاصا .. أما البعد الاقتصادي فانه يستمد جذوره من ناحية من المدرسة الاقتصادية الفرنسية و«مدرسة التبعية» التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر ان النظام الاقتصادي الدولي مضاد لمصالح البلاد الفقيرة لأن شروط التبادل التجاري، تعمل في غير صالح البلاد الفقيرة .. فالأثمان المدفوعة لمنتجي المواد الأولية في البلاد المتخلفة تتميز بانعدام العدالة .. ونعتقد ان تلك التحليلات خاطئة وبالتالي يجب مهاجمتها في العمق .. ومن أجل هذا نعقد هذه الندوة عن العالم الثالث..

فنحن نريد ان نثبت كذب اطروحة «ان الفقر هناك انعكاس للثراء هنا ، وان الحريات هنا تستند على انعدام الحرية هناك»! «ولا نقول اننا ننكر حدوث النهب في الفترة الاستعمارية ، ولا نكذب حقيقة تدهور شروط التبادل التجاري ، ولكن ما نكذبه هو ان يكون ذلك هو السبب الجوهري خلف الأوضاع المأسوية التي تشهدها بعض المجتمعات الفقيرة .. فيبدو لنا ان هناك خلطاً بين الأسباب والنتائج ..».

فالهجوم على الشركات المتعددة الجنسية ، مثلا ، يتناسى دورها في نقل التكنولوجيا أو بدقة «اختصارها لفترة نقل التكنولوجيا المتقدمة الى المجتمعات الفقيرة ..» وبالتالي فهم ، اي اتباع العالم الثالث ، يرددون ان هذه الشركات تنهب وتستغل شعوب البلدان التي توجد بها ..

انهم يريدون نظاماً اقتصادياً رشيداً يتمتع بسياسة حماية من الاقتصاد الرأسمالي أي يريدون نظاماً مغلقاً على نفسه ، معاد لليبرالية الاقتصادية الغربية وحرية السوق .

وبجانب مدرسة التبعية توجد مدرسة أخرى لها تأثير في التيار العالم ثالثي ، وهي مدرسة «رستو» القائلة «بمراحل النمو» . . وفكرة التطور لدى هذه المدرسة تحدد على انه مسار يمر به المجتمع خلال مراحل ضرورية . . فيتم الانتقال من أنشطة زراعية ، خاصة ، الى أنشطة صناعية . . ومن انتاجية محددة الى انتاجية مرتفعة ، ومن ادخار محدود الى مكثف . . . الخ . . وتقاطع أو التقاء تلك النظرية مع مدرسة التبعية ، تشكل حجر زاوية التيار العالم ثالثي . . وتعتبر نقطة الالتقاء الجوهرية بين

الماركسيين ، في تصور ما في ان التدعيم المالي الخارجي ضروري لتجاوز مراحل معينة من تطور المجتمع . . أي انهما يقولان بتدخل عوامل خارجية أساسا ، من أجل انجاز هذا التطور أو لتفسير أسباب تبعيته . .

يضاف الى ذلك ان عديد من المبادىء التي يطالب بها أتباع فكر العالم الثالث في النظام الدولي الجديد تؤدي الى عكس ما يهدفون اليه

من تعديل في أوضاع البلاد الفقيرة . . الى جانب انها غير مقبولة ولا يمكن تطبيقها عمليا . . فمثلا مسألة زيادة مساعدة البلاد الغنية للبلاد الفقيرة ، لا تؤدي في أي الأحوال الى تعديل أو تغير جوهري لاقتصاد هذا البلد أو ذاك ، ويجب ان يكون الهدف من المساعدات محصورا في الأوقات الحرجة التي تستلزم عوناً

عاجلا لمواجهة كارثة ما . .

وما يؤخذ على الفكر العالم ثالثي ، علاوة على ما سبق ، عملية الانتقاء التي يقوم بها عند الاستشهاد بتجارب اقتصادية ناجحة في البلدان الفقيرة . . فهو يختار كمثل كوبا أو نيكارجوا والمجهود الذي يبذله كل منهما في الخروج من التخلف، ولا يتكلم احد اطلاقا عن فنزويلا . . وكذلك لا يتكلم احد عن كوريا . . الا مؤخراً . . بعد انتهاء الفترة الدكتاتورية بها والتحاقها بالديمقراطية ! والحال كذلك ايضا فيما يتعلق بالتطور الذي حققته تايوان طبقا لما يقول به رونيه دومون نفسه مؤخرا ولم نكن نسمع به من قبل . .

كذلك فان الانتقاد يوجه الى ما تقول به سوزان جورج عن ان في العالم يحدث «كل ثلاثة أيام هيروشيما جديدة» . . وهذا يعطي

الاحساس بان هناك جهة ما أو جهات ما وراء هذا القتل الجماعي عن طريق التجويع المقصود للبلاد المتخلفة وهي شعارات تتعارض مع الحقيقة . . !! .

ويستخلص برومان في نقده للفكر المعبر عن «العالم الثالث» :

«هذه الأفكار تشكل «النواة الأساسية» للتيار العالم ثالثي . . وتؤكد أساسا على عوامل اقتصادية ، وتذكر بالطبع العوامل الأخرى ، ولكنها لا تحظى الا بدور ثانوي . . وبالتالي فيرجع للعوامل الاقتصادية التسبب في الفقر والبؤس . . وبالتأكيد هذا التحليل لا تشارك فيه بالاجماع كل المدارس التي تتجمع تحت لواء التيار العالم ثالثي .

وما يطالب به الفكر المعبر عن العالم الثالث

على اختلافه هو نظام عالمي جديد ، يحدث فيه

دعم للأسعار العالمية للمواد الأولية التي تنتج معظمها البلاد الفقيرة من أجل ايقاف ما يدعى «بتدهور شروط التبادل التجاري العالمي» . . بجانب مطالبة أساسية بامكانية حرية التحويلات الخارجية لرأس المال عن طريق نظام حقوق السحب ولكن على ان يكون اكثر مرونة وبشكل اتوماتيكي . . الى آخره . .

ونحن نعتقد، كما أسلفنا، ان ما يقال عن «تدهور شروط التبادل» ابعد من ان يكون تعبيرا صحيحا عن حالة الفقر التي يعاني منها عديد من البلاد . . وهناك تدليل على ذلك وكل الدراسات التي عالجت هذا الموضوع . . . فتدهور شروط التبادل قد تكون صحيحة بالنسبة لمنتج معين ، في فترة معينة ، لبلد

محدد . وكل مرة حاولت وجهات النظر تطبيق تلك الفكرة على مجمل التبادلات التجارية ، خاصة بين الشمال والجنوب ، فاننا لم نشهد ان اسعار المنتجات الأولية انخفضت وأسعار السلع المصنعة ارتفعت !! وبالتالي ازداد فقر البلدان الفقيرة وازداد ثراء البلاد الغنية . . فالبلاد الغنية نفسها تنتج قدرا كبيرا من المواد الأولية » . .

وتلي ذلك النقد لفكر «العالم الثالث» نقد مضاد من المدافعين عن هذا الفكر من عديد من المفكرين المتخصصين بقضايا البلاد المتخلفة . .

### نقد .. النقد!

تميز تدخل فرانسوا جيز F. Gese بنقد صارم للأسلوب الذي تتبعه منظمة «أطباء دون تخوم» لنقد الفكر العالم ثالثي ، والذي يسفر عن عداء خفي للعالم الثالث، برغم حسن النية المعلنة . . بان هذا النقد انما يسعى لتصويب هذا الفكر وتنقيته من أية ايديولوجية ومن أخطاء التحليل!

وقال : «برغم ان جانباً من الفكر العالم ثالثي بالغ في شعاراته عن تخمة الغرب على حساب فقر البلاد المتخلفة . . فان في هذا

جانب كبير من الحقيقة التاريخية ، واظهار مقدار أو حجم المبالغ يتطلب اعادة فحص علمي لأدبيات فترة الستينات والسبعينات على ضوء الحقائق التاريخية ، وليس مجرد القول بان الصحيح ان الغرب غير مسؤول . فدون شك

قسم من هذه الشعارات كان يريد تعبئة الرأي العام لمساعدة البلاد المتخلفة . وسقط أحيانا في المبالغة» .

الا ان الدراسات الاقتصادية لكبار المتخصصين ، تظهر وتبرهن على حقيقة «التبادل غير المتكافىء» بين البلدان الفقيرة والبلدان الرأسمالية المتقدمة . . ويكفي الرجوع لاسهامات ارجيري ايمانويل Arghiri Emmanuel ، على سبيل المثال، لتبين صحة النهب الذي يمارسه النظام الرأسمالي المتقدم على البلاد المتخلفة على طريقة التبادل التجاري . .

وجانب الحقيقة في تخلف بلاد افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، لا يعود فقط لمسألة التبادل غير المتكافىء أو تدهور شروط التبادل، فهذه ليست حجر الزاوية لدى الفكر العالم ثالثي ،

وانما جوهر التخلف يرجع الى امتداد أو انتشار وهيمنة الرأسمالية كنظام عالمي، وما عقب ذلك من آثار على علاقات الانتاج الاجتماعية وعلى أنماط الانتاج والتحول الجوهري الذي حدث على هذه المستويات . . ويكفي الرجوع لاسهامات ايمانويل فاليريشتين I. Wallerstein التي تعتبر أبعد ما تكون عن النظرة الميكانيكية في التحليل التاريخي والاجتماعي لتلمس الآثار التي تولدت عن هذه التحولات ، الناجمة عن تعميم النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي ، أي على البلاد المتخلفة ايضا كجزء منه . .

فاذا اضفنا لذلك ان النقد الذي تتوجه به منظمة «أطباء دون تخوم»، لفكرة المساعدات الخارجية كعامل هام لمواجهة مشاكل التنمية في البلاد المتخلفة ، فاننا نجد ان مجرد ذكر

النموذج «كوريا الجنوبية» كمثال للنمو الرأسمالي يتناقض مع الهجوم على فكرة المساعدات الخارجية . فهي تتلقى مساعدات

سنوية تبلغ ٤٠ مليون دولار الى جانب تسهيلات القروض الخارجية . . والمكسيك وغيرها يمكن أن تضاف الى قائمة البلاد التي تنمو بفضل القروض والمساعدات . .

ولكن هناك نماذج أخرى تطمح لتحقيق تنمية «متمركزة حول ذاتها» . . وهذه الفكرة التي طورها سمير أمين ، لا تعني اطلاقا الانقطاع عن النظام العالمي، ولكنها تعني ان آليات تراكم رأس المال يقرر داخل البلد المعني، وليس في الخارج . . وما يهاجمه سمير أمين وغيره من الاقتصاديين لنقد الفكرة المضادة

هو ان «الانفتاح الاقتصادي» يمثل خطورة كبيرة على اقتصاديات البلاد المتخلفة أو يؤدي ذلك لتكوين اقتصاديات غير انتاجية وانما استهلاكية لما ينتج من سلع.

النقد الذي أوجهه الى منظمـة «أطباء دون تخوم» وما يحاولون نشره اعلاميا ، هو ان هناك ضرورة لاعادة نظر شاملة في تحليلات فكر العالم الثالث، وليس كما يفعلون تقديم كاريكاتير لهذا الفكر وتشويهه . .

ونقد آخر جوهري هو ان نقد الفكر العالم ثـالثي . وتـوهم انـه يمثـل نـظريـة واحــدة شـاملة . . جر «أطبـاء دون تخوم» الى محـاولة تقديم «نظرية» أخرى تحاول ان تدعي لنفسها الشمولية أيضاً . . أي ما تأخذه على الفكر الذي تنقده . .

كذلك خـطأ آخر، هــو اتهام الفكــر العالم

ثالثي بانه عدو ومهاجم للديمقراطية الغربية . .
واذا كان بعض التيارات داخل هذا الفكر قالت بهذا، فإن اغلبية المعبرين عن هذا الفكر لم يجعلوا هدفهم الاساسي الهجوم على تلك الديمقراطية. . وبالتأكيد يجب الرد على من أخطأ هذا الهدف. . الى جانب، ضرورة توجيه النقد ايضا، الى أولئك الذين قالوا بان العالم الثالث مجرد «اسطورة». . فهؤلاء بدلا من ان يقوموا بالثورة في فرنسا أو في اوروبا بشكل عام، حلموا بتفجيرها في فلسطين أو في فيتنام، ثم اصابتهم «خيبة امل» من سير حركة التاريخ على غير اوهامهم. .

اما عن مسألة «عقدة الذنب» او الشعور بالذنب التى يحاول ان يتخلص منها البعض؛

لأن الغرب هو الذي افقر ونهب بلاد اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، فهذه اطروحة مريضة.. فالمسؤول عن النهب والافقار ليس الغرب كغرب، ولكن النظام الرأسمالي العالمي..

ان القضية أو المشكلة التى يجب طرحها بالفعل هي كيف ان التحليلات التى تقدم بها قسم كبير من المفكرين المهتمين بالعالم الثالث - خاصة من طرف المفكرين الماركسين - كانت تحليلات دقيقة فيما يتعلق بمسؤولية الرأسمالية او الامبريالية عن الوضع المؤلم الذي تعانى منه البلدان المتخلفة، في حين ان السياسات التى وضعها هؤلاء كحل للخروج من التخلف اخفقت، واسفرت عن اوضاع اكثر مأساوية.

هذا هو السؤال الاساسي الذي يجب فحصه واعادة النظر فيه لمعرفة كيف تؤدي تحليلات

دقيقة وصحيحة الى تقديم حلول خاطئة. ؟

ويمكن ان نصل الى بعض الاسباب، وان كانت غير كافية لايضاح نقاط الضعف جميعها.. فتجاوز التخلف تمثل في بعض «الشعارات الفلسفية». «فالرأسمالية هي سبب التخلف، فيجب اذن تغيير نمط الانتاج الرأسمالي في البلد المتخلف»، وبالتالي «القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج».. او «ان التبادل العالمي يتم على نحو غير متكافىء»، فيجب اذن «ايقاف التبادل التجاري».. هذا بالتأكيد تبسيط أو كاريكاتير للامور للقول ان جزءاً من الفكر الذي حاول ان يطبق على البلدان المتخلفة، لتجاوز التخلف، ظل في معظم الاحيان، محصوراً في مفاهيم فلسفية عامة وليس في تشخيص عيني وبرامج واقعية

تؤدي الى نقلة كيفية.. وبالتالي فهذا التحليل الذي ظل محصوراً في ابعاد اقتصادية فقط، دون ان يأخذ بالاعتبار، العوامل الاجتماعية والتقليدية والتاريخية.. الى آخره.. هو ما أدى الى فشل التيار العالم ثالثي.. وهذا بالفعل ما يجب اظهاره..

يضاف لذلك مسألة اخرى وهى اغراق البعض في تحليلات «جغرافية» عند الكلام عن البلاد المتخلفة مثل القول بمصطلح «الشمال والجنوب» و «المراكز والاطراف» فهي مصطلحات لا يمكن الاعتماد عليها، لتقديم حلول شاملة للبلاد شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها، ليس على مستوى القارات فقط، بل على مستوى القارة الواحدة.. بل ربما هذا التنوع والاختلاف يوجد داخل البلد الواحد،

على مستويات القرى والمناطق، على نحو لا يسمح بتعميم حلول شاملة. وانما يستدعي الامر مراعاة الخصوصية لكل منطقة..

وهذا لا ينفي ان هناك نقاط التقاء تجمع البلاد المتخلفة، برغم التنوع، فهى بلاد تعاني من درجات متفاوتة من «التأخر»، بالمقارنة بالمجتمعات الاوروبية. بمعنى عدم استطاعتها بناء اقتصاديات متمركزة حول ذاتها، كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وذلك بفعل عوامل داخلية وخارجية لاشك في اهميتها ومسؤوليتها تاريخيا، وهذا ما يظهره ببراعة ايمانويل فاليرا شتين ايضا في دراساته..

وهاجم الاقتصادى الدولى البارز رونيه دومون R. DUMONT هذا الفكر المعادي للعالم الثالث واصفاً اياه بانه يمثل «اليمين الجديد»..

وانه بهجومه على اتباع العالم الثالث واتهامهم بانهم في اغلبهم من الشيوعيين لا يستند الى حقيقة. . فاتباع هذا التيار يوجد به الماركسى والمسيحي وغير ذلك. . ويقول «فانا لا ماركسي ولا مسيحي ولكني ادين بفكر جان جوريس أى ادعو للحرية والعدالة الاجتماعية، بالاضافة لذلك فادعو لانقاص التفاوت في المساواة مع العالم الثالث. . وناضلت ضد حرب الهند الصينية وضد حرب الجزائر. وأقف مع قساوسة البرازيل الذين يناضلون ضد طرد الفلاحين من ارضهم وفي الوقت نفسه اقف بجانب سياسة سانكارا في بوركينا (فولتا العليا). . ».

ثم يضيف «من الغريب ان يستند نقد الفكر العالم ثالثي، على انكار وجود تدهور في شروط

التبادل العالمي. . فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ذاتهما يقران بذلك. . ولقد اثبت بول بيروك P. BAIROCH ان التفاوت بين البلاد الغنية والفقيرة في سنة ١٧٠٠ كان ١ : ٢، واليوم اصبح ١ : ٥، فمن اين جاء هذا التفاوت. . هل سيقال بان الفلاح الافريقي انسان كسول؟!. . لا . . فهذه اطروحة لا تستند الى اى اساس. . ».

فقانون السوق ليس محصورا على المنتجات من السلع الاولية للبلدان الفقيرة. . ويستثنى منه ما تنتجه البلاد الغنية من قمح ولحوم. . فالزراع الاثرياء يتمتعون بحماية عن طريق الدعم المقدم لهم من الدول بينما الزراع بالبلاد الفقيرة الذين ينتجون البن والقطن والكاوتشوك لا يتمتعون بمثل هذه الحماية فقانون السوق

يقوم بدور المراقب..

ان مأساة العالم الثالث هي في النموذج الغربي، هي في التفاوت بين الحضر والريف، هي في التفاوت بين الاغنياء والفقراء..

وإذا كان نموذج تايوان قد حقق نجاحا اقتصاديا حتى الان، فان لذلك أبعاداً سياسية واستراتيجية ذات دلالة خاصة بالمنطقة.. فالولايات المتحدة عملت على الا يكون بداخل تايوان صراعا اجتماعيا داخليا، حتى يمكن توحيد الشعب حول الدكتاتور السياسي في مواجهة الصين الشعبية، فضغطت على الدكتاتور لتطبيق اصلاح زراعي على عدة مراحل، وتضييق الفجوة بين الأثرياء والفقراء.. بحيث أصبح الفلاح مالكاً مستغلاً للأرض أي تحققت ديمقراطية اقتصادية، في ظل دكتاتورية سياسية..

يتم ذلك في ظل مساعدة اقتصادية أمريكية مزدوجة بالقروض من ناحية وبضخامة تصريف قدر كبير من السلع التايوانية ، الزراعية الصناعية في اسواق الولايات المتحدة من ناحية ثانية . . كل ذلك من أجل خلق نموذج رأسمالي متماسك يخلو من الصراع الطبقي والسياسي ، لمواجهة الصين الشعبية . . أو باختصار خلق نظام معادي للشيوعية .

هـذا نظام لـه خصوصيتـه نـظرا للمـوقـع الاستراتيجي الذي توجد به تايوان؛ ادى الى خلق هذا النموذج الذي تميزت النظم المناظرة له بأمريكا اللاتينية ـ في البـرازيل عـلى سبيل المثال ـ بدكتاتوريةعسكرية واتساع في الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية . .

## من الذي ينتهك حقوق الانسان؟

ينسى الذين يشنون حملة ضد الفكر العالم ثالثي عند نقدهم لانتهاك حقـوق الانسان في

البلاد المتخلفة ، انتهاك نفس الحقوق في مجتمعاتهم خاصة ضد القسم من شعوب تلك البلدان ذات لون البشرة المغاير للون الأبيض، هذا من ناحية . . وينسون ما هو أهم من ذلك: انه وضع دقيق يؤيد ويساعد النظم المسيطرة في البلاد المتخلفة ليس الا النظام الرأسمالي الدولي، الذي يحافظ على مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في هذا البلد أو ذاك أو هذه المنطقة أو تلك . . بغض النظر عما اذا كان النظام الحاكم بها يهدر حقوق الانسان . . ولم تخف الادارة الأمريكية ولا النظم الأوروبية

هذا الأمر لا من حيث الشعارات ولا من حيث المواقف الفعلية . .

فمساندة نظام تشيلي أو غيره من نظم أمريكا اللاتينية أو اسرائيل أو جنوب افريقيا لا يذهب في غير هذا الاتجاه . . فالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة والبلاد الأوروبية والغربية بشكل عام والمعاملات الاقتصادية والتحالفات العسكرية . . الى اخره اشياء لا تتم في الخفاء؛ على الأقل في جزء منه، وتمتلىء بها صفحات الجرائد كل يوم .

يضاف الى ذلك ايضا انّ حقوق الانسان ،

وان كانت تهدرها نظم كثيرة في البلاد المتخلفة ، على مستوى انعدام حرية الرأي السياسي المعارضة ، وعلى مستوى اتساع

الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين افراد وطبقات الشعب . . فان هناك مستوى آخر يتم اهداره بتوجيه وتنظيم وتنفيذ المؤسسات والتنظيمات والهيئات الدولية ذاتها . . ففي ظل الاطروحات المالتوسية والمالتوسية الجديدة التي توهم بأن التخلف والفقر والبؤس والموت جوعا ، تعود جميعا الى الزيادة السكانية بمعدلات سريعة، يوصف الحل لمواجهة هذه الأوضاع المأسوية بأنه لا بد من تعقيم الرجال والنساء حتى يتوقف الانجاب . . فالقضية لم تعد مسألة تنظيم أسرة باستخدام وسائل منع الحمل الارادية ، مثل حبوب منع الحمل (مع ما فيها من مخاطر على حياة المرأة وآثار سيئة على صحتها بشكل عام) أو الديافراجم ، أو اللولب . . الى اخره ، انما أصبحت توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تعقيم الرجال والنساء في عديد من المجتمعات بشكل ارادي يقوم به «رجال الجيش» مقابل مبلغ من المال طبعاً!!..

فماذا يسمى هذا؟ أليس تعديا على حقوق الانسان .. على حقوق المرأة .. والرجل ..؟

واذا كانت الغالبية العظمى من شعوب تلك البلدان التابعة المتخلفة، تعاني بالفعل من الفقر والمرض وسوء التغذية .. فما الذي يدعو اليه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - هل ينكر أحد انهما جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الدولي وان دورهما حاسما في الهيمنة على الاقتصاديات المتخلفة؟ - .. ما الذي يدعوان اليه؟ رفع دعم الحكومات عن السلع الغذائية الاساسية؟! تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي المخصصة للتعليم والصحة

ومساعدة المتعطلين عن العمل؟ أليس هذا اهداراً لحقوق الانسان بالمعنى الحقيقي للكلمة..؟ يدعون الى تخفيض نصيب الطبقات الفقيرة ليس فقط من التعليم والصحة بل من المواد الغذائية الضرورية (الخبز والسكر

والدقيق..) هل دعا اى من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي والبنوك الدائنة إلى تخفيض اسعار فوائدها على ديون البلاد المتخلفة التي تعجز عن تسديدها؟!.

## لماذا العداء «للعالم الثالث» ؟

ان الاتجاه المعادى «للعالم الثالث» لا يمكن ان تخفيه حسن النية المعلنة رسميا من هذا النقد الذي يشنه اتباع «اطباء بدون تخوم»، والمنظمة

التى انشؤوهـا باسم «حـرية بـدون تخـوم» . .
فداخل اول مؤتمر عقدوه في ٢٣ ـ ٢٤ يناير من هذا العام لم يتردد احد المشاركين، وهو السيد برويل، ان يعلن «انه لا يتردد في قول انه بعد متابعة ماجرى في فيتنام وفي الهند الصينية، منذ ١٩٧٥، كـان من الافضـل تـأييـد التـدخـل الامريكي هناك» . . ولم تكن تلك زلّة لسان او خـطأ مطبعيّـاً في نص مكتـوب، ولكنـه كـان تصريحا حيّاً سبب الحرج لمن تمتعوا بفلسفة اكثر خبثا في طرحهم نقـدهم للعالم الثـالث، من خلال قضايا تتحلى «بعلمية كاذبة» ولا تاريخية تريد عزل الظواهـر عن الظروف المـوضوعيـة الحيـة التى تطورت فيهـا عملية تبعيـة وتخلف المجتمعات الافريقيـة والاسيويـة والامريكيـة اللاتينية . .

وتكمل تصريحات احد الاعضاء الاساسيين في المنظمة تلك الفكرة المضادة للبلاد المتخلفة والتى تحزن لعدم مساندتها للتدخل الامريكي، فيقول السيد ياناكاكيس «بان حركة العالم الثالث ليست اقل او اكثر من آلة ايديولوجية للماركسية اللينينية ضد الديمقراطية الغربية». !

واذا كان صحيحا كما يقول ايف لا كوست «ان احزاب اليسار الاوروبية، خاصة في البلاد التي تتمتع فيها بتأثير وحرية تعبير، ساندت البلاد المتخلفة وحاولت التنديد بالنهب الاستعماري والاستعمارى الجديد فإن هذه الاحزاب لم تقم بهذا الدور لشعورها بعقدة الذنب». . أو «بحب ايلام الذات بالقول بان الغرب هو المسؤول، على الاقل في جزء كبير،

عن افقار البلاد المتخلفة» ـ حسبما يقول

«فيلسوف» اليمين الجديد باسكال بروكنر P. BRUCKNER الذي عنون احد كتبه «نحيب الانسان الابيض» ـ وانما كان دفاع هذه الاحزاب مستندا الى واقع تاريخي، ليس نكرانه إلا محاولة تطهر مفتعلة ومغرضة..

وما لابد ان نتلفّت اليه هو الارتباط في العداء «للعالم الثالث» بالعداء للاشتراكية وهو عداء لا يؤرخ له من اليوم وانما منذ البدء.. مع اول الانطلاقات الفكرية والعملية التى حاولت تطبيق هذا الفكر في شكل وباسلوب ملحمى خيالي كما في كومونة باريس، أو بصورة اكثر تمركزاً في البلاد التي اتخذت هذا الطريق منذ ثورة ١٩١٧ في روسيا، وبعد الحرب العالمية الثانية، بشكل خاص.. مع تزايد عدد البلدان المنضوية تحت هذا الشعار.. الصين.. يوغسلافيا المانيا ـ المانيا الشرقية ـ

يوغسلافيا ـ المانيا الشرقية ـ
تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا ثم فيتنام وكمبوديا ـ الى اخره . .

واتسع العداء للفكر الاشتراكي وللنظم التى تنتمي بشكل او اخر لهذا الشعار . مع حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وفي فترة الخمسينات والستينات بشكل خاص . . حينما التصقت بعض دول حركات التحرر، ليس بالفكر الاشتراكي كسياسة اقتصادية فعلية داخل مجتمعاتها، وانما بالمعسكر الاشتراكي كنظام تقيم توازنها السياسي والاقتصادي مع المعسكر الرأسمالي . .

ثم في الفترة ذاتها مع نشأة مجموعة عدم الانحياز ثم الحياد الايجابي، كونت البلاد المتخلفة ما اعتبره النظام الرأسمالي تحديا مباشراً له ، على الاقل «بالصدِّ أو الامتناع الشكلي» عن

الانتماء له . .

وتجد التيارات الـرأسماليـة اليمينية فـرصا عديدة لرفع شعارات العداء للعالم الثالث من خلال فشل تجارب العديد من نظمها في تطبيق سياسة اقتصادية متماسكة ومن خلال هجومها ايضا على بعض ممارسات البلدان الاشتـراكية الداخلية والخارجية خاصة . .

فالحملات الدعائية وجدت فرصاً سانحة من خلال الممارسات الدموية في كمبوديا وفيتنام . . . ودخول القوات السوفييتية الى افغانستان . . باختصار من خلال اظهار التناقضات في الممارسات الداخلية للنظم «الاشتراكية» أو من خلال التناقضات الدموية احياناً بين هذه النظم نفسها ، التى تنتمي اسمياً لمعسكر واحد . في حين ان النظم الرأسمالية ،

خاصة المتقدمة ، تقيم فيما بينها علاقات «تآلف وسلام» مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية ، ولم تدخل في صراع مباشر فيما بينها .

وبإيجار فإن العداء الذي يعلنه ، الغرب من خلال دعائيته وممارسته ضد بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية كان موجها الى كل فكر

مناهض ولو شكليا للنظام الرأسمالي الدولي . . سواء كان هذا الفكر اشتراكياً او في معسكر البلاد المتخلفة، متخذا نفس الفكر كشعار أو مبلوراً فكراً اخر «قوميا» . . إذ كل من الفكرين يتناقضان بدرجة او باخرى مع النظام الرأسمالي الدولي اما بصورة جذرية بالنسبة للفكر الاول، أو بصورة جزئية بالنسبة للفكر القومي، الذي يسعى للتكامل في النظام الرأسمالي الدولي . .

وانما على قدم المساواة . . أو في أسوأ الاحوال ان يحسن اوضاعه داخل هذا النظام . . ولكنه اخفق في اى من المطلبين لعوامل داخلية واخرى ترجع الى تشديد حصار النظام الدولي له وادخاله في حلقة جديدة من مراحل الاستعمار الجديد . . كتابع في تقسيم العمل الدولي

وباغراقه في الديـون الخارجيـة وتحطيم هيكله الانتاجي ليصبح مجرد منتج لمـا يطلبـه النظام الدولي من منتجات.. ووضعـه بالتـالي تحت هيمنة الشركـات الدوليـة النشاط؛ والهيئات المالية الدولية كصنـدوق النقد الـدولي والبنك الدولي والمنظمة الدولية الامريكية للتنمية... الى اخره..

## ما المشكلة إذاً ؟

ان المشكلة التى تواجه البلاد المتخلفة الآن، لم يكن في الماضي القريب لها وجود اصـلا في التجربة المعرفية الانسانية.. فمنذ القدم كانت المعـارف الانسانيـة تتمتـع بحريـة الانتقـال وامكانية الاكتسـاب بغض النظر عن مصـدر

تكونها او مكان تلقيها. . فالفلسفات والعلوم والمعارف من كل نوع، كانت تتمتع بحق الانتقال والاكتساب. . بل كانت عملية نقلها هدفاً اساسياً لمن توصل اليها لكي يكتسب بذلك فضل ارجاعها اليه كمبلور نهائي لاجمالي الخبرة الانسانية في لحظة ما.

وما يحدث مع تطور النظام الاقتصادي - السياسي الدولي، هو الحجر المتزايد على هذه المعارف وعلى تطبيقاتها. وبالتالي تتحول التجربة المعرفية في فرع ما من النشاط الانساني الى ما يشبه سر للدولة، تحذر نقله او في افضل الاحوال، لا تسمح الا بمرور عمومياته دون التفاصيل ودون التطبيقات الممكنة له واساليبها. . ويعود ذلك لتحول المعرفة من مجرد خبرة انسانية متراكمة عبر تاريخ البشرية أسهمت فيها حضارات وشعوب عديدة، الى

سلعة تباع وتشترى، ولكن بحدود. اذ ان ما يمكن ان ينقل منه يظل كذلك موقوفا على ما لايؤدى الى استغناء المشترى كلية عن البائع. بل ان جوهر عملية البيع هو الحفاظ على هذه الرابطة من التبعية التى تعطى السلعة للمشتري وتحتفظ «بالمفتاح» مع البائع. ويؤدى ذلك من ناحية الى عملية انتقاء للمشترى من قبل البائع. وهذا يعني ان الاختيار من كل من

الطرفين يعني ضمنيا قبول هذا العقد أي استمرار احتفاظ الطرف المستحوذ على المعرفة على سرها، والتزام المشترى لهذه المعرفة، مع عدم تجاوز صلاحيات الاستعمال بانتاج جزء منها لاصلاحها عند العطب بل الرجوع في كل الاحوال الى المصدر البائع لتوفير اجزاء الغيار و الصيانة وغير ذلك. (مع كل ما يعنيه ذلك من

ابعاد سياسية واحتكارية نتجاوزها مؤقتا).

وهذا الاحتكار للمعرفة ولجانبها العملي، في يد حفنة صغيرة من البلاد المسيطرة والمهيمنة اقتصاديا وعلميا، له خطورة تتمثل في تفرد هؤلاء بالتحكم في مصير البشرية من جراء الامكانيات التي تتيحها لهم هذه المعرفة، وسبل تطبيقها، وتوجيه الاستخدامات نحو الاغراض التى تتفق مع امكانيات استمرار هذه الهيمنة من كل نوع.

ويتمثل الجانب الاكثر سلبية لهذا الاحتكار في قصر وحصر المعرفة على يد قلة، وعدم السماح بانتشارها، كما كانت هذه هي الحال في فترات سابقة من تاريخ البشرية. وعلى هذا النحو تأخذ التجربة المعرفية للانسانية طابعا عنصريا، حتى ولو قيل بغير ذلك، ويشكل

ذلك تحكمها مسبقا على حدود «الحضارة» الانسانية ومنع كل الشعوب في الاسهام في اثرائها أو في التمتع بمجمل ثمارها. وبذلك الاحتكار والحصر والحد في انتشار المعرفة وجانبها التطبيقي، تسهم البلاد المتطورة في تعميق وتخلف البلاد التى تحجب عنها هذه التجارب الانسانية التى كان من الممكن ان تسهم، ليس في خروجها من التخلف، ولكن اساسا في عدم السقوط فيه. بل نقول بصورة ادق ان تلك البلاد المهيمنة عملت، منذ تمتعها بسيطرة عسكرية واقتصادية وسياسية عالمية، على ألاّ تتمكن البلاد «الاقل تطوراً» حينذاك من المشاركة في هذه المعارف أو في وضع تجارب ذاتية تمكنها من تطوير معارف، قد تغنيها أو على الاقل تقلل من كيف تبعيتها للبلاد المهيمنة..

واتخذت هذه السياسة شكلها العينى في

العـدوان المباشـر أو غير المبـاشـر بـالاحتـلال

العسكري أو بالتهديد به، أو بمنع نضوج كل تجربة يمكن ان تصبح منافسة ولو في الاجل الطويل؛ واعطى هذا الاسلوب في انتشار المعارف وتطبيقاتها الاحساس المتزايد لدى الشعوب التى يتطور لديها بالاستعلاء والتفرد، لا لانها في حياتها اليومية وسلوكها وكيفية تفكيرها تختلف عن الشعوب الاخرى، بحيث يصبح لهذا تميزا لها يفرقها كيفيا عن هذه الشعوب، وانما اساسا يعود ذلك للحجر والمنع العلوى من قبل الدول التى تتبع لها هذه الشعوب ومؤسساتها للمعارف عن باقي الانسانية، بحيث يظهر ذلك وكأن البعض لديه هذه المعارف وتطبيقاتها لانه متميز والاخر يحاول شراءها لانه لم يطورها لديه لقصوره

وتخلفه. . .

## اللاتاريخية في الرؤية

ويحاول الفكر الغربي المعادي للبلاد المتخلفة أو الذي يريد ابعاد وتنحية مسؤولية الغرب عن عملية تخلف معظم بلاد العالم ، ان يرجع هذا التخلف الى العوامل الداخلية فقط في داخل هذه المجتمعات . وهذه محاولة لاتاريخية .

فمن ناحية هذه العوامل الداخلية نفسها ، يراها الفكر الغربي الرأسمالي على نحو لاتاريخي. فهي في نظره تتمثل في غياب المعارف، أو في كون معظم هذه المجتمعات ذات اقتصاد يغلب فيه النشاط الزراعي أو في ان أدوات العمل بدائية، أو في التضخم

السكاني ، أو في حجم قطاعات الخدمات، أو انخفاض مستويات التعليم والصحة، وانخفاض الدخول، وتوجيه جزء كبير من الدخل القومي نحو السلع الاستهلاكية والبذخية ونحو السلع الحربية والعسكرية الى آخر هذه المظاهر . .

ولاتاريخية الرؤية تتمثل في رصد هذه المظاهر دون البحث والتعمق في أسبابها ومسبباتها ، وبالتالي في الوقوف عند النتائج فقط . . والسبب في اتباع المنهج اللاتاريخي هو محاولة طمس

الأسباب الحقيقية للتخلف واخفاء الدور الذي لعبه الغرب الرأسمالي في خلقها . . فالأسباب الداخلية في التخلف نجحت في جانب كبير منها بدءا من الوقت الذي عمل فيه النظام الرأسمالي الدولي على فرض هيمنته على

التقسيم العالمي للعمل ؛ وفرض أدوار محددة على عملية العمل الدولي، وذلك بهذا الاحتكار للمعارف وتطبيقاتها ومنتجاتها في السوق الدولية، وضرب كل محاولة للخروج عن هذا التقسيم في اللعبة العالمية للأدوار .

وطبقا لدرجة خضوع البلاد، التي ستصبح فيما بعد متخلفة وتابعة لهذا التقسيم في الأدوار؛ حدثت تغيرات جوهرية في هياكل انتاجها ، وفي علاقات الانتاج الداخلية، وفي طبيعة عملية العمل وفي عملية التراكم في رؤوس الأموال ، كيفاً وكماً، ليتكيف كل ذلك مع الدور المحدد المنوط بهذا الاقتصاد أو ذاك، لهذا البلد أو ذاك ، في عملية التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل . ومنذ تبلور هذا الاختلال الداخلي، تشكل الأساس المادي للتخلف،

والذي تبدى مظهره الأساسي في أداء الهيكل الاقتصادي لوظائفه لانتاج السلع التي يحتاجها السوق الرأسمالي الدولي أساسا . . ويعني هذا من الجانب الآخر في العلاقة، تحول هذه البلاد التي خضعت للدور المعين لها من الخارج، في هذا التقسيم العالمي للعمل ، الى مستورد أساسي لاحتياجاتها الحيوية من هذا السوق الخارجي الرأسمالي، وذلك بعد ان كانت قبل الخضوع لتقسيم العمل العالمي مكتفية ذاتيا، بل وتصدر الفائض منه الى البلدان الأخرى .

وشكل الخضوع للسوق الرأسمالي الدولي وتكيف الاقتصاديات التي أصبحت تابعة له وفقدان السيطرة الذاتية على عملية الانتاج وتجدده ، السبب الأساسي الذي نعتبره عاملا داخلياً مسؤولاً عن عملية التبعية والتخلف . . ولكن كما رأينا من خلق هذه الهيمنة والسيطرة

التي مارسها الغرب الرأسمالي واجبار تلك البلدان بالاقتصار على لعب هذا الدور المحدد والمحدود وحرمانها من أية امكانيات تطوير

أخرى تخرج بها من حلقة التبعية المفروضة عليها .

وتصبح طبقا لهذا التصور للأسباب الداخلية التي أنتجت التبعية والتخلف، شديدة الارتباط بالأسباب والعوامل الخارجية التي كانت المحرك الأولي لخلق هذه العوامل الداخلية، وهي بهذا كلٌّ معقد لا يمكن معه تبرئة النظام الرأسمالي الدولي منه ، وخاصة الأطراف المسيطرة والمهيمنة على آلياته وتنظيماته وادارته .

ويصبح كل فكر يضع لافتة الدفاع عن البلاد المتخلفة أو ما يسمونه العالم الثالث،

ويهمل هذا الجانب الجوهري من الأسباب خلف عملية التخلف، فكراً مخادعاً ومضللاً ومكرساً لهذه التبعية والتخلف. . فالتاريخ الاجتماعي ـ الاقتصادي للرأسمالية ، أيا كان من كتبه ، لا يستطيع ان يخفي عمليات النهب الاستعماري لفوائض الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة، ونزح هذه الفوائض نحو البلاد الرأسمالية المتطورة، يشكل جزءاً أساسياً في عملية تراكم رأس المال بها ، وبالتالي عاملا جوهرياً في تطوير الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وفي جانبه الآخر نهب وافقار البلاد التي استعمرتها البلاد المتقدمة . وهذا يعني قيام تلك الامبراطورية الرأسمالية المتقدمة على انقاض اقتصاديات البلاد التابعة المتخلفة . . ابتداءً من تلك الرؤية للمعادلة المعقدة

تطور/تخلف يحق لنا القول بأن الفكر الغربي في محاولته تبرئة النظم الرأسمالية المسيطرة من مسؤوليتها التاريخية في عملية خلق التخلف والبؤس الاجتماعي والاقتصادي لمعظم بلاد افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، يعمل في الوقت نفسه على تأييد استمرارية هذه العملية .

فالتحليل اللاتاريخي لمعظم اتباع هذه المدرسة، يعني عمليا، في الممارسة ، بالنسبة لهم ان الخروج من دائرة التبعية للسوق الرأسمالية الدولية، لا يمثل أساس تجاوز ما، أو حلاً لمشاكل البلاد المتخلفة ، بل ان الارتباط

بالاستراتيجية الرأسمالية، يعتبر المخرج الوحيد والمتاح أمام هذه البلاد. وبالتالي يستلزم ذلك منها الاستمرار في اداء ادوارها المحددة لها

في تقسيم العمل الدولي، وتغيراته المحتملة في السنوات القادمة، في ظل آليات النظام الرأسمالي الدولي ككل وأزمته . .

## التبعية وسراب المشاركة

فهذا الاتجاه يدعو، إذاً، بالاستمرار في اطار نفس العلاقات الدولية الراهنة وتأصيلها، وتساعده على تقبل هذه الأطروحة مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في ان درجة تبعية بعض البلدان بلغ حدا مكبلا، لا يعني المخرج منه الا ضرورة تكسير تلك العلاقات الدولية المكبلة، أي بتغيير جذري لها . . وهذا أمر . . القيام به على مستوى مجتمع منعزل بحاجة الى شجاعة ثورية، وثقب نظر بالغ العمق والنضوج . . وهذا بالفعل ما يشكل عقبة ثانية وعاملاً آخر في

انتشار تلك الأطروحة الداعية الى «الوداعة والاعتدال». .

وتكفي نظرة موضوعية على حجم وكيف التبعية التي تعاني منها بعض البلدان، على مستوى احتياجاتها الغذائية الضرورية، أو العسكرية أو على مستوى الديون، لنرى الحد الكارثي الذي بلغته . . وأيضا نجد ذلك في تجارب بعض البلاد «التنموية» التي ربطت نفسها تكنولوجيا بالنموذج الرأسمالي طبقاً لاستراتيجيات تنمية تم استيرادها من الخارج، كجزء من الاستراتيجية الرأسمالية الدولية ككل، وان كانت قد ادعت انشغالها بتطوير وتنمية البلاد المتخلفة ، والتي يلوح فشلها في تحقيق هذا «الهدف النبيل» كدرس قاس للبلاد المتخلفة، التي تصوغ لنفسها امكانيات التجاوز

والخروج من التبعية. وهو درس يقول ببساطة «كونوا متواضعين ولا ينبغي النظر الى أعلى».. والمثل المحسوس لهذه التجارب يتجلى في كل من استراتيجيتي، «احلال الواردات» و«التصنيع من أجل التصدير»، اللتين وضعتا

كهدف للاستغناء جزئيا عن بعض الواردات من السوق الرأسمالي العالمي في الأولى؛ وفي الثانية لعب دور متواضع في هذا السوق.. وهو ما يعني الدخول في المنافسة الرأسمالية الدولية.. وهو بالطبع ما لا تقبله الرأسمالية المتقدمة، وتعمل على اجهاضه بكل الوسائل الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية أيضا عندما يستدعي الأمر.

والعامل الثاني الذي يعد مسؤولا عن انتشار الاطروحة الداعية للاستمرار في ظل نفس

العلاقات الرأسمالية الدولية، يتمثل في الضعف والهزال الفكري للقوى الاجتماعية المنتجة التي تعتبر البديل الاحتمالي والمستفيد من الخروج من التبعية . . فالفكر البديل لهذه القوى الاجتماعية المنتجة ، اختلط بدوره بتحليلات جاهزة ، تمت بلورتها بعيدا عن الواقع المحلي لكل مجتمع وبالتالي لم تكن الا كاطار أو تصور نظري أبعد ما يكون عن ان يصبح سلاحاً نظرياً بيده الحل الواقعي لممارسات اجتماعية ـ اقتصادية هدفها الخروج من التبعية .

فالطريق السلمي نحو الاشتراكية ، و«التحولات الأكيدة» للبورجوازيات الوطنية ، وطريقها اللارأسمالي في النمو وغير ذلك من شعارات تبنتها تحليلات «النخبة المعبرة» عن

القوى الاجتماعية المنتجة ساهم هو ايضا في تعميق وتكريس التبعية والتخلف، ربما بنفس القدر الذي ساهمت به النظريات الاقتصادية التي صدرت استراتيجيات التنمية من خلال احلال الواردات أو التصنيع من أجل التصدير . . وان كانت هذه الاستراتيجيات الأخيرة قد غررت بالرأسمالية المحلية في البلدان المتخلفة بايهامها بأن بيدها ان تكسر حلقة التخلف، وان تشارك كندٍّ في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل . . فان التحليلات النظرية القائلة بطريق لارأسمالي وغير ذلك غررت بالقوى الاجتماعية المنتجة؛ ويساعد على غموض رؤيتها . . ان استراتيجيات

التنمية التي اتبعتها البلاد المتخلفة سواء

للاحلال محل الواردات او من اجل التصدير، أعطى الاحساس لهذه القوى الاجتماعية المنتجة، بأن التحليل القائل بامكانيات النمو اللارأسمالي وغير ذلك ممكن بل ويتحقق بالفعل.

وليس من قبيل المصادفة ان يكون سقوط كل هذه التصورات عن الاستراتيجية والتحول اللارأسمالي متواكباً في المجتمعات التي ساد فيها كلا التصورين معاً.. ويعني ذلك سقوط مجمل فكر تم تبنيه كاطار نظري دون تمحيصه واعادة تفنيده ونقده وتقديم بديل له يتفق مع الظروف الخاصة للمجتمع في اللحظة التاريخية المعنية.

والعامل الثالث الذي يساعد على انتشار الفكر السلمي في مواجهة النظام الرأسمالي الدولي والمحلي في البلاد المتخلفة هو التشديد الايديولوجي الدعائي القائل بان الاشتراكية

كبديل أصبح طريق ولوجه محفوفاً بالمخاطر، لأنه لا يؤدي لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد الى الاستغناء عن الغرب الرأسمالي وان معظم البلاد التي اتخذت الاشتراكية كبديل أخفقت كليا أو جزئيا في تحقيق انماط تنمية يمكن اتخاذها كمرجع يحتذى ، وانها تراجع مواقفها نظريا وعمليا وتتبع سياسات اقتصادية أميل بطبيعتها الى رأسمالية الدولة من تعبيرها عن مصالح جماهير القوى العاملة المنتجة .

إذا . . «لا مخرج لا من أمام ولا من خلف ولا من حول»! اذ مساوىء الطرق الاحتمالية ، والتي تعطي القناعة بامكانيات الخروج من التخلف، اشد خطورة من مساوىء الاستمرار في اطار علاقات التبعية الراهنة!

تلك هي النتيجة التي تريد تحليلات الفكر

تلك هي النتيجة التي تريد عقليات العالم
الغربي ان تجعلها قناعة، وقضية نقاشها ضربٌ من العقم واللف والدوران حول الذات والعودة اذن الى نقطة البدء، بعد ان يكون قد اعيا الجميع البحث النظري والتمحيص للتجارب من كل نوع وفي كل صوب .

وتلك هي النتيجة التي يتبناها ايضا قسم

يتزايد من المفكرين في البلاد المتخلفة، والتي تعكس عجزاً مستمراً عن الوقوف موقفا نقديا من كل فكر غير معبر الا عن تصورات تدفعه ايديولوجيته ذات الهدف المحدد، وتشكل جزءاً من كل استراتيجي يسعى لتركيب العلاقات الدولية والمحلية الموجودة بالفعل . ولا يتكشف لدى هؤلاء المفكرين في البلاد المتخلفة حقيقة ان الدعاوى التي تقبلها بعضهم عن

الاستراتيجيات ـ التي صنعت بالخارج ـ والتي هدفت الى خلق مجتمعات صناعية من أجل احلال الواردات أو من أجل التصدير، أو حول التحولات اللارأسمالية . . الى آخره انما تلتقي مع تلك المحاولة الجديدة، والتي هي امتداد للمحاولات السابقة، الرامية الى التشكيك في كل ارادة حقيقية لتجاوز الوضع الكارثي بالبلدان المتخلفة .

## الأزمة الدولية .. أو الحرباء

برغم ان هذا الاكتشاف لا يتطلب الا بعض من الروية والتمحيص لاظهار الاحبولة الجديدة التي يحيكها الغرب الرأسمالي للبلاد المتخلفة . . وهذه الاحبولة منبعها ومصدر صياغاتها يتم ابتداءً من واقع محسوس تعيشه

النظم الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على السواء والتي اصطلح على تسميتها «بالأزمة» ؛ وان كانت طبيعة الأزمة كماً وكيفاً تختلف في كل من الطرفين ، الا انها تشكل كلاً واحداً لا يمكن ان يكتب الخروج لأحدهما تماما الا مع الجميع أو على الأقل الأغلبية من البلدان.. نكتشف ان النظام الرأسمالي ذاته مأزوم وليس في مكانٍ يسمح له بتلقين دروس لأحد عن ان الأحوال لديه على خير ما يرام!! وهذا درس أولي.

أما الأهم من ذلك فهو ان النظام الرأسمالي الدولي منذ بدأت بوادر الأزمة في أواخر الستينات من هذا القرن تظهر، بدأ يغير آليات ووظائف مؤسساته الاقتصادية والمالية والعسكرية ليعيد ترتيب الأوضاع في نظام العمل الدولي وفي السوق الدولية . . .

واستطاع بالفعل في معظم الأحوال ان يحول العديد من البلاد الاستراتيجية في العالم الى تابع مطلق له على كل المستويات الاقتصادية والعسكرية والمالية والسياسية والثقافية ، وذلك في وقت كانت ضرباته بالفعل قد وجهت الى كل المحاولات التي تبنت الاستراتيجيات التي تكلمنا عنها منذ لحظة وكذلك كان السقوط قد أصبح حقيقياً أو وشيكاً للتجارب الأخرى التي كانت تطمح في طريق آخر أسمته «اللارأسمالي» .

وانطلاقاً من هذا «الوضع المثالي»، تم الانقضاض على الفريسة ـ البلاد المتخلفة ـ وتكبيلها من أخمص القدمين حتى ما فوق الرأس، بالديون والتبعية الغذائية والعسكرية والتكنولوجية الى آخره.. وأصبح الاعداد

لـوضع النـظام الدولي الجـديد قيـد التنفيـذ، والذي على البلاد المتخلفة أن تلعب فيـه دور المورد للفوائض الاقتصادية واكثر، الى السوق الرأسمالي الـدولي ـ كفوائـد للديون وكشـراء للخبرات والأسلحة والتكنولوجيـا والسلع من كل نوع حتى ولو كانت لا تحتاجها حقيقة ـ أي لاستمرار نزيف البلاد المتخلفة . .

هذا في الوقت الذي يحدث فيه تغيير آخـر جـوهري في داخـل الهيكل الاقتصـادي لهـذه البلاد ليتوافق مع المرحلة الجـديدة من تقسيم العمل الدولي : فنمط «النمو» يرتبط أكثر فأكثر بالاستراتيجية الجديدة للرأسماليـة الدوليـة في مرحلة ازمتها . . وحتى تتضح هذه الفكرة فانه يلزم التذكير بشكل موجز ما الذي نعنيه بأزمة الرأسمالية الدوليـة، اذ بذلـك تتضح طبيعـة الاستراتيجية التي تتبعها للخروج منها . .

المقصود بالأزمة هو ان مجمل النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي يمر بعملية اختلال ناجمة عن تفاعل تناقضاته الداخلية ومن تأثير العوامل الخارجية.. وتصبح استمرارية النظام مرهونة بضرورة تجاوز تلك التناقضات، واعادة خلق شروط جديدة للانتاج وتجدده ، واعادة تشكيل العلاقات الدولية للانتقال لمرحلة وتنظيم جديدين لعملية الانتاج الدولي،

والسوق الدولية على ضوء الاستراتيجية الجديدة لـرأس المـال الـدولي والانجـازات الجـديـدة للمرحلة.

ولقد كان المفجر لهذه الأزمة التراكم المتزايد لرؤوس الأموال في البلاد الرأسمالية المتقدمة، منـذ الحرب العـالمية الثـانية، وتجاوزت كمية السلع المعـروضة في السـوق الـدولي طـاقتـه الاستهـلاكية. ونتـج عن ذلك: الفـوضى في الانتـاج ، وعدم مـراعـاة الـظروف العـالميـة والصعـوبـات التي تمـر بهـا البلدان الجـديـدة الاستقـلال، وعدم قـدرة اقتصـاديـاتهـا عـلى امتصـاص الانتـاج العـالمي، وكـذلـك حـدة المنافسة الدولية بين البلاد الرأسماليـة الكبرى المهيمنة على السوق الدولي.

وأنتجَ ذلك وبشكل منطقي تحطم جزء كبير

من الجهاز الانتاجي في الدول الرأسمالية المتقدمة كانعكاس لأزمة تصريف السلع في السوق الدولي، وارتفاع جيوش البطالة بها كظاهرة مصاحبة للافلاس من ناحية.. ولتحول رأس المال الانتاجي الى رأس مال ريعي أو مضارب أو مهاجر نحو الشركات الدولية النشاط خارج الاقتصاد الرأسمالي القومي في هذا البلد أو ذاك من ناحية اخرى.. وباتخاذ رأس المال الغربي هذه الصورة وتعميمها، لم يحطم اقساماً من الجهاز الانتاجي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فقط، ولكن ايضا ضاعف من عدوانيته تجاه البلاد الرأسمالية المتخلفة من خلال تداخله داخل الاقتصاديات المتخلفة عبر الشركات المتعددة الجنسية، وتوجهه نحو هذه البلاد في

شكل قروض مرتفعة الفوائد مما نتج عنه ضرب مباشر لكل مشروع اقتصادي احتمالي النجاح في هــذه البـلاد تحت وطــأة هـذه الــديـون وأعبائها . .

بقول آخر أصبحت الأنشطة الانتاجيـة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمـة عاجـزة عن تحقيق أفضل معدل للربح لرأس المال المستثمر من جراء عدم تصريف كل الفائض السلعي في السوق الدولي واضـطرار رأس المال لاغـلاق وحـدات انتاجيـة من مشروعـاتهم أو اغـلاق مشروعاتهم بكاملها . . ثم تحول رأس المال الى الخـارج بحثا عن منفـذ مسببا بـذلـك تفـاقم أوضـاع الاقتصاد الـدولي خـاصـة في البـلاد الرأسمالية المتخلفة مما زاد بدوره من حدة أزمة النظام الرأسمالي ككل .

وكان التوجه الآخر لرأس المال الدولي بعد الصعوبات التي يواجهها في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التقليدية ، هو تحوله نحو ما يسمى بالتكنولوجيا الجديدة التي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه اعادة ترتيب التقسيم الدولي للعمل . والذي سينتج عنه تحول البلاد الرأسمالية المتخلفة (بعض منها طبعا فقط) الى بلدان تزرع بها الانشطة الاقتصادية التقليدية ، حيث يتوفر بها يد عاملة أرخص من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وحيث يعمل ذلك على خلق سوق أوسع للسلع المصدرة نحوها بتحسين نسبي في القوة الشرائية بها وكذلك عن طريق خلق انماط استهلاك جديدة تعمل من أجل نفس الهدف . ومن ناحية أخرى يتم تركيز الصناعات التكنولوجية

الجديدة في البلاد الرأسمالية المتقدمة . . وإعادة تنظيم تقسيم العمل الرأسمالي الدولي طبقا لهذه الأوضاع الجديدة .

## اندموا أو لا تندموا .. فلن ننسى

ان نسيان التاريخ لن يفيد كثيرا من يحاولون اقامة تحليلهم عن خراب البلاد المتخلفة على مسؤولية الطبقات المسيطرة في هذه البلاد وحدها . . فعمليات النهب التي مارستها الدول الرأسمالية للمجتمعات التي اصبحت تابعة متخلفة ، اعادة الكلام عنها لاثبات ذلك ليس الا تكرارا . . ولكنه للاسف يبدو تكراراً ضرورياً حينما يحاول ان يتملص منه البعض . . وهو تكرار ليس لذاته ، وانما ايضا لأن هذا النهب لم يتوقف اطلاقا وانما اختلف شكله

وتغيرت طبيعته لتتكيف مع أساليب الاستعمار الجديد. فلم يعد النهب يتم بالقرصنة والاحتلال المباشر والغزو العسكري الا نادرا عندما تفشل الأساليب الجديدة في الوصول الى تعبئة الفائض الاقتصادي خارج البلاد المتخلفة، نحو البلاد الرأسمالية المتقدمة، واصبحت الأساليب الحديثة للنهب داخلة في عملية أخرى شديدة التعقيد، وتختلف في

تطبيقها من مجتمع لآخر طبقا لنوع الثروة التي تنهب منه ودرجة صلابة العلاقات الداخلية به وكيفية اختراقها . .

فما الذي يمكن ان يقال عن اعسار البلاد المتخلفة بالديون ذات الفوائد المرتفعة ان لم يكن ذلك استمرار للنهب الاستعماري؟ وما الذي

يمكن ان نقوله عن هيمنة العملات الرأسمالية ـ خاصة الدولار ـ في السوق الدولي وافقاده لعملات البلاد المتخلفة لقيمتها في علاقات التبادل التجاري، ان لم يكن ذلك استمرار في النهب؟ ألا يزيد ارتفاع سعر الدولار من زيادة حجم المديونية واتعابها؟ الا ينتج عن ارتفاع اسعار الدولار العجز بالميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان المتخلفة؟ الا يعني ارتفاع اسعار الدولار، ارتفاع اسعار واردات البلاد المتخلفة من السوق الدولي مرتين.. الأولى نتيجةالارتفاع الذي تمارسه هذه السوق من وقت لآخر، والثانية مع ارتفاع أسعار الدولار كعملة مهيمنة عالميا؟ اليس هذا هو النهب بعينه؟ ما الذي يمكن ان نسميه بتخفيض أسعار المواد الأولية المنتجة في البلاد المتخلفة، والمصدرة نحو البلاد الرأسمالية... اليس هذا

والمصدرة نحو البلاد الرأسمالية ؟ أليس هذا
تدهور لاقتصاديات البلاد المتخلفة التي تحاول الحصول على العملات الأجنبية ، نظير هذه الصادرات ؟ اليس هذا نهب له ثلاثة أبعاد؟ بعد ارتفاع في أسعار السلع الرأسمالية المتقدمة وخفض أسعار السلع الرأسمالية المتخلفة ، ورفع أسعار الدولار؟ أليس هذا نهب؟ ألا تقوم البلاد الرأسمالية المتقدمة، مباشرة ، أو من خلال مؤسساتها النقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ألا تقوم على اجبار البلاد المتخلفة التابعة ، على تعديل هياكلها الانتاجية والاقتصادية بشكل عام ان ارادت ان تتلقى مزيداً من القروض او من القمح والطعام؟ ألا يعني هذا التعديل للهياكل الاقتصادية، اعادة ترتيب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، بحيث يسمح لسلع البلاد

الـرأسماليـة المتقدمـة باختـراق أسواق البـلاد

المتخلفـة، سـواءكـانت هـذه السلع رؤوس أمـوال، في شكـل قـروض أو بضـائـع، او استثمـارات أجنبية خـاصة أو مشتـركة ؟ أي اليس هذا التعديل في الهياكل الاقتصادية للبلاد الرأسمالية المتخلفة، يتم لصالح ولفائدة البلاد الرأسمالية المتقدمة ؟ اليس ذلك التعديل هـو تفـريج نسبي لأزمـة النظام الـرأسمـالي عـلى حسـاب جماهـير شعوب البـلاد المتخلفة؟ ألا تعمل الرأسمالية على الصعيد الدولي، ابتداءاً من هذا التحوير والتعديـل في هياكـل اقتصاد البـلاد المتخلفـة، عـلى احـداث مـزيـد من الاختلال في العلاقات الاجتماعية، تتميز من ناحية بافقار الأغلبية ومن ناحية أخرى بـاثراء اقليـة اجتمـاعيـة تـربط مصـالحهـا بمصـالـح

الرأسمالية الدولية واستراتيجيتها ؟ ما الذي ينتج عن ذلك كله ؟ اليس اسلوب نهب جديد؟ اسلوب يقوم على مزيد من الاعتماد على السوق الرأسمالي الدولي، بكل ما يعنيه ذلك من خطورة، لا تقف فقط عند التدخل في الشؤون الداخلية، الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه المجتمعات ، بل تعدى ذلك للتهديد المباشر بعيد المدى كلما لاح في الأفق ان القوى الاجتماعية المنتجة تحاول تغيير العلاقات الاجتماعية جذرياً لصالح الأغلبية المنتجة ؟ والا يعني ذلك شل الاقتصاديات المحلية للبلدان المتخلفة وجعلها مجرد تروس تدور بدوران النظام الرأسمالي الدولي وينتقل اليها كل ما يعانيه من مشاكل أو ظواهر .. مثل نمط الاستهلاك الترفي لفئات وطبقات بعينها .. بل توسع هذا النمط

الاستهلاكي ليصبح عاما تحت تأثير أجهزة الاعلام والدعاية الموجهة لأذواق الجماهير، والموجهة من قبل القوى الاجتماعية المسيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي محليا . . فمن إذاً، المسؤول ؟

م . ع .

أي رسالة أو تعليق؟